



في كثير من الحركات التي شملت الشرق الإسلامي في السنين الأخيرة ، ولايستطيع المؤرخ النصف أن ينفل هذا الأرنالذي سجلته الأعمال الجسام والأحداث العظام ، ولذا يجدر بالثقفين أن يعيروا هذا الكتاب عنايتهم ، وبالتفاد أن يمرضوا له بالنقد والتحليل

أما مؤلفه الدكتور إسحاق موسى الحسيني ، فهو أحد أساتذة الجامعة الأميركية في بيروت ، ومتقف واسع الاطلاع ، وأديب مشرق الأسلوب ، وهو جدير بأن يتناول هذا الموضوع الدقيق بقله الحر المنصف ، وأن يحلل هذه الحركة الجبارة بقله الخصب الواعي ، بمد أن كتب في موضوع الإخوان كثير من الكتاب ، وهم بين أنصار يقومون بواجب النفاية والدفاع ، وبين خصوم يتناولون الحركة بالتجريح والمهجوم ، وقد أصبح طالب الحقيقة الواضحة الصافية حائراً بين هؤلاء وأولئك ، وبقيت هذه الثغرة مفتوحة لم يستطع الكثيرون سدها ، حتى جاء الدكتور الحسيني بمؤلفه الجديد وجمل رائدة أن يبحث عن الحقيقة بجهد وإتقان ، ولذا فهو لا يألو جهداً في تتبع كلام الخصوم والأنصار ، فيؤيد هؤلاء تارة ، ويميل مع أولئك أخرى ، بأسلوب مهذب لبق ، يرى من الهجوم ، وخلعن التعصب ، ويحاول أن يكون دائماً على الحياد ، وقريباً من الصواب ، بيد أنه — في سبيل هذا الحياد — سلك في بعض الأحيان طريقاً وعرة ، وقيد قلبه بقيود ثقيلة ، ما كان أغناه عنها ! ولذا وقع في بعض الأخطاء ، ذلك لأنه يريد أن يقرر في ذهن القارىء بمد عن التحيز لهذه الدعوة ، خشية أن يتهمه أحد بالانتصار لها

وأكبر أخطائه — على ندرتها — وأكثرها شيوعاً في كتابه ، رايه في الحكومة الدينية التي يقول إن الإخوان يعملون لها . ولاغضاضة على الإخوان — في رأينا — أن يسعوا إليها ، وينذلوا الغالي والرخيص في سبيلها ، لأنها أمنية كل مسلم بقط ، يعرف ما في الحكومة الإسلامية من خير وسعادة للفرد والمجتمع والإنسانية عامة ، ولكن المؤلف في حديثه عن الحكومة الدينية يقف موقف المعارض لها بأسلوب فيه كثير من اللغز والدوران يقول : (لاشك في أن الإخوان لم يطالبوا بالحكومة الدينية عيباً .. لقد رأوا بعض القوانين في مصر تبيح ما نهى عنه الدين ، وأوا

الاخوان المسلمون

كبرى الحركات الإسلامية الحديثة

تأليف الدكتور إسحاق موسى الحسيني

٢١٧ صفحة من القطع المتوسط - نشر دار بيروت ١٩٥٢

للأستاذ عمر عودة الخطيب

هذا الكتاب يجيء في أوانه ، لأن الحركة الإخوان أترا كبيرا

سيحدث بمد عامين اثنين من إنشائها على الرغم من نجاحها نجاحاً منقطع النظير . لم يكن زكي طليبات نبيا ولا مطلقاً على النيب ؛ وإنما أدرك — وهو أسبق من زمنه — أن مهاججه العلمى سيؤدى به إلى النجاح بين قوم لم يتوسلوا من قبل بمهاج علمى بدليل أنهم كانوا يتوقعون له الإخفاق .. وأدرك من جهة أخرى أن هؤلاء القوم سيحاولون هدم ما بناه .. وأدرك أيضاً أن لاشئ ينال منه إلا أن ينهار البناء ذاته . وربما كان أبرز ما يؤيد صحة مدركاته أن مما تتجه إليه النية الآن إدماج فرقته .. بمد ما أوشكت أن تتداعى — بالفرقة المصرية ... وهكذا يتكشف الباعث الأصيل للمطالبة بإقصائه أو بصارة أخرى لهدم الصرح الذى أقامه ... وتتكشف تبعاً لذلك أغوار هذه المحنة الأخلاقية التي أصبحت مضرب الأمثال إن شيئاً واحداً أريد أن أسارح به زملائى ، وهو أن زكى طليبات « الفنان » حقيقة تاريخية لا سبيل إلى طمسها ، وإن فلا ضير عليه ، وإنما الضير على أبنائه الذين ضربوا مثلاً رائداً في انتهاز الفرص حتى لقد استباحت ضمائرهم إهدار كرامته وهانت أبوته وأستاذيته ، وكل ما أخشاه أن تكون في الإطاحة به إطاحة بهم وبمدرسته الفنية وبالأمل الذى كان يراودنا في تحقيق نهضة المسرح المصرى الحديث

عبد الفتاح البارودى

ونحن نعلم أن التشريع المدني يبيح الربا وأن الدين يحرمه ،
والتشريع المدني - في كثير من البلاد - يحمي الإقطاع
والاستغلال ، والإسلام حرب عليها ... فكيف جاز عقلاً أن
يختلفا ؟!

إن فكرة فصل للإسلام عن الدولة ، وإبعاده عن الحكم ،
وإقصائه عن التشريع انحرف به عن غايته السامية ، وجس له
في الخلوة والزاوية ، وجعله هيكلًا واهنا منتحلاً ، لا يقوى على رد
عدوان ، أو صد هجوم ، وهذا هو ما آل إليه أمر الإسلام بعد
أن تكالب عليه الأعداء ، ورموه بالجمود والرجية ، ووصموا
أتباعه بالتأخر والهمجية ، وساموم سوء العذاب بالاستعمار
والظلم ... ومن المؤسف أن كثيراً ممن شدا طرفاً من الثقافة
النربية ، وتأثر بالنهضة الأوربية التي قامت على أساس إبعاد
الكنيسة عن الدولة ، يدعون بهذه الدعوة ، ويتادون بهذه
الفكرة ، ناسين ما بين الإسلام والمسيحية من فروق شاسعة ،
ويون بعيد ، وقد تصدى لد هذه الفكرة الخاطئة الأستاذ سيد
قطب في كتابه (المدالة الاجتماعية في الإسلام)^(١) وكانت
سياسة الإخوان ، ونشاطهم الاجتماعي والثقافي والاقتصادي ،
رداً عملياً على هؤلاء الذين يتهمون الإسلام بالجمود ، ويضمونه
بالمعجز عن تنظيم المجتمع الحديث ، وهم كما قال فيهم الأستاذ الثريث
(يحاولون أن يمشوا في الهيكل الواهن النحل روح الإسلام الفتية
القوية ، التي تلت البدو الجفاة الحفاة من بوادي الجزيرة رعاة غنم ،
إلى حواضر الدنيا قادة أمم) و (هم هم وحدهم الذين يمثلون في هذا
المجتمع المسوخ ، عقيدة الإسلام الخالص ، وعقلية المهلم الحق ،
إنهم لا يفهمون الدين على أنه صومعة منزلة ، ولا الدنيا على أنها
سوق منفصلة ، وإنما يفهمون أن المسجد منارة السوق ، وأن
السوق عمارة المسجد ، وكان للاخوان المسلمين في الإرشاد لسان ،
وفي الاقتصاد يد ، وفي الجهاد سلاح ، وفي السياسة رأي)

وهناك أمر آخر وثيق الصلة بموضوع الحكومة الدينية ،
وهو اشتراك الجمعية في السياسة ، يخطئ فيه المؤلف فيقول :
(وآرت هذه الإجراءات الصارمة - يعني بطش إبراهيم عبد
(١) راجع الفصل الأول من الكتاب وهو : الدين والمجتمع بين
السياسة والإسلام)

قانوناً يبيح الرنا وآخر يبيح الخمر ، وهما محرمان ديناً فثاروا وطلبوا
بتطبيق التشريع الديني في جميع الأحوال بلا استثناء ، كما كان
الحال في صدر الإسلام ، وهذا هو موطن الدقة في الموضوع ،
هل جميع القوانين المدنية أدت إلى ما أدى إليه هذان القانونان ؟
هل كل تشريع مدني فاسد ؟ لو كان الأمر كذلك لكان التشريع
الغربي بل تشريع العالم أجمع ؛ عدا القسم من العالم الإسلامي الذي
يطبق التشريع الديني فاسداً ، وهو قول سخيف ، فالتشريع يستوحى
المصلحة العامة في كل الأمم قاطبة ، والمصلحة العامة تلتقي مع
الفرض الأسمى من الدين ، ولا يجوز عقلاً أن يختلفا) ص ١٦٥
وموضع الخطر والخطأ في هذا الكلام أن الاخوان بنوا فكرة
دعوتهم للحكومة الإسلامية حين رأوا قانوناً يبيح الرنا وآخر يبيح
الخمر ، والحقيقة غير ذلك ، لأن كل من يدعو إلى الحكومة
الإسلامية سواء أكان الإخوان أم غيرهم ، يستطيع أن يجعل
قانون الرنا والخمر مثلاً سبيلاً لقيام الحكومة الإسلامية ، لأن مثل
هذا السبب لا يصح أن يكون وحده أساساً لثل هذه الدعوة ،
وإلا كانت هذه الدولة أخلاقية روحية فحسب ، لا شأن لها في تنظيم
المجتمع ، وتنمية الثروة ، والعلاقات الدولية . نعم إن من
أهداف الحكومة الإسلامية ، إقامة حدود الله ومنها حد الرنا
والخمر ... ولكن ليست هذه وحدها أيضاً مما تقوم به دولة
الإسلام

والسبب الحقيقي في قيام الحكم الإسلامي إنما هو الإسلام
نفسه ... فالإسلام وجد ليحكم ، ويؤسس دولة ، وينشئ أمة ،
ويقود عالماً ، والعبادة فيه وسيلة لتربية الضمير الإنساني ، ليعمل
إذا حكم ، وينصح إذا استشير ، ويخلص إذا عمل ، ويسعى
للمصلحة العامة ، ويدفع أذى الأعداء ، والتشريع الإسلامي
الذي هو قانون الحكومة الإسلامية ، ينظم شؤون الدولة
الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وهو صالح لكل زمان
ومكان ، لأنه قواعد عامة ، وأصول مرنة ، قابلة للتطور والاجتهاد.
وقول المؤلف (بأن التشريع يستوحى المصلحة العامة في كل الأمم
قاطبة ، والمصلحة العامة تلتقي مع الفرض الأسمى من الدين ، ولا
يجوز عقلاً أن يختلفا) في هذا القول تأكيداً لتشريع الدين وأنه
يلتقي مع الفرض الأسمى من الدين ... ولا يجوز عقلاً أن يختلفا ،

(أما الاهتمام بالصناعة والشركات فربما مرده الأولى إلى صناعة إصلاح الساعات ، التي أتقنها الوالد ، وأولع بها الفتى ، ومارسها كذلك) ص ٤٤ ولا أجد داعياً إلى اتهام الإخوان بالمعالة في الدين ، كما لا أجد حاجة لأن يتساءل المؤلف هذا التساؤل العجيب فيقول : (وما الذي حمل الإخوان على مط الدين على هذا النحو ؟) ص ١٤٦ ، فليطمئن على أن الدين لم يعط ، ولن يعط ، لأن فيه إمكانية واسعة لتنظيم شؤون الدين والدنيا

هذه ملاحظات يسيرة ، لا تنقص من شأن هذا المؤلف القيم الذي يحوى بين دفتيه حقائق ناصعة ، وآراء صحيحة ، وتحليلاً ناجحاً لهذه الحركة . فضلاً عن ذلك الإحصاء الدقيق لكل ما يتعلق بالإخوان ، وقد ذيل المؤلف كتابه بالمراجع والشروح التي اعتمدها ، ونقل عنها ، فلا يكاد يترك كتاباً أو رسالة أو صحيفة أو مقالة فيها حديث عن الحركة ، إلا ذكرها وأوجز ما فيها ، وقد بذل - ولا شك - في هذا السبيل جهداً كبيراً ، يستحق أن يسجل بآيات الشكر والثناء

محمود عودة الخطيب

ظهرت الطبعة الرابعة الجديدة للمجلد الأول
من كتاب

وحي الرسالة

للأستاذ أحمد حسن الزيات

طبع طبعا أنيقا على ورق صقيل وقد
بلغت عدد صفحاته خمسمائة صفحة ونيقاً
وهو يطلب من إدارة الرسالة ومن جميع
المكتبات ومنه أربعون قرشاً عدا
أجرة البريد

المهادى - في البنا الذي رأى البيت الذي بناه بيده في عشرين عاماً قد أنهار بين ليلة وضحاها ، ويبدو أنه ندم على اشتراك الجمعية في السياسة ص ٣٦ ، وأحب أن أؤكد للمؤلف أن البنا لم يندم على اشتراك الجمعية في السياسة (لأن السياسة - في عقيدته - جزء لا ينفصل من الإسلام ، ولو فرضنا أن هذه الإجراءات القاسية الرهيبة ، آثرت في نفسه ، فلا يمكن أن يبلغ أثرها حداً يجعله يتخلى عن جزء من عقيدته التي هي عقيدة الإسلام الخالص . على أن شهد له موقفاً خالداً مع مندوب الحكومة في دار جمعية الشبان المسلمين قبل استشهاده بأيام ... سمته - رحمه الله - يقول لندوب الحكومة المفاوض (قل لمن وراءك : إذا كان ملك البلاد ، ومن ورائه حكومته الرشيدة وعلماء الأنام ، كل هؤلاء حرب على الإخوان المسلمين ، فلا أقول عندى مليون أو ثلاثة ملايين ... بل عندى خمسون ، لا يضع الواحد منهم أنفه في الرغام ، حتى يحطم خمسين من هذه الأصنام) وفي هذا الكلام - بلا ريب - تهديد خطير ، وهو لا يدل على نفس نادمة ، أو عزيمة خاطئة ، بل يعنى أن هذه المحنة لم تنل من نفسه ولم تنير من عقيدته ، وكيف !؟ وهو الذى كان يسمى تلك المحنة المعصية منحة يححص الله بها الصادقين المخلصين

ثم أراد المؤلف أن يطل اهتمام الإخوان بالصناعة والشركات ، فمجب من أن يفرق الدين بطوفان من الظواهر غير الروحية ص ١٤٥ وقال (إن كانوا يقصدون أن الدين يشرع لهذه الظاهر الدنيوية ، ويفرض سلطانه عليها ، ويحدد سلوك الفرد فيها ، فقد غالوا في مفهوم الدين ، ووضعوا أمام المائر في الدنيا مزالق لا يؤمن فيها العثار) ص ١٤٦ ، ويبدو أن المؤلف الذى يمجب من هذا الطوفان غير الروحي ، لا يريد أن يتخلى عن نظرتة إلى الإسلام ، على أنه عبادة وروح وأخلاق ، وأود أن أذكره أن في كتب الفقه الإسلامى قسماً كبيراً للمعاملات ، فيه فصول مسبهة دقيقة تنظم البيع والسلم ، والقرض والرهن ، والتفليس والحجر ، والصلح والحوالة ، والضمان والشركة ، والوكالة والشفعة ، والزراعة والساقاة، ولهذه الأحكام الفقهية أدلة قوية ، من القرآن الكريم ، والحديث النبوى الشريف ، بذل الفقهاء جهداً كبيراً في استنباطها وترتيبها ... وليس مرد هذا الاهتمام إذاً إلى ممارسة البنا لصناعة إصلاح الساعات كما يقول المؤلف